

البدعة

مفهومها وحدودها



إعداد

دائرة الإفتاء العام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه مطوية تتناول أهم الأسئلة الشرعية التي يسأل عنها الناس غالباً في موضوع البدعة ومعناها وأحكامها، استقيناها من الفتاوى الشرعية المعتمدة في دائرة الإفتاء العام، وهي مستفادة من الأحكام الفقهية المدونة في كتب المذهب الشافعي خصوصاً، وكتب المذاهب الأربعة المعتمدة عند أهل السنة والجماعة عموماً.

قال الله تعالى: ﴿...وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ الحديد: ٢٧.

ورد عن جرير البجلي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ)). رواه مسلم في صحيحه (١٠١٧).

وهذا الحديث يفسر الحديث الآخر الذي رواه مسلم (٨٦٧) عن جابر بن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ))، فيكون معنى (وكل بدعة ضلالة) أي: (كل بدعة سيئة تخالف نصوص الشريعة) بدليل إثباته صلى الله عليه وآله وسلم للبدعة الحسنة والبدعة السيئة في الحديث الأول بقوله: ((سُنَّةٌ حَسَنَةٌ)) و((سنة سيئة))، وسنة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيها ما هو سيئ، وكلمة ((سُنَّةٌ)) أي طريقة، وهي تستعمل أيضاً في المحدثات والبدعة، وجاء في حديث صحيح استعمال سَنٍّ بمعنى ابتدع، وفيه عن ابن مسعود مرفوعاً: ((لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْماً إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا، لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ)) رواه البخاري (٣٣٣٦) ومسلم (١٦٧٧)، ومعنى (سن القتل): أحدثه وبدأه وابتدعه. قال الإمام النووي في «شرح مسلم» (١٠٤/٧): «فيه الحث على الابتداء بالخيرات، وسن السنن الحسنات، والتحذير من اختراع الأباطيل والمستقبجات... وفي هذا الحديث تخصيص قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وأن المراد به

المحدثات الباطلة والبدع المذمومة، وقد سبق بيان هذا في كتاب صلاة الجمعة وذكرنا هناك أن البدع خمسة أقسام» .

ولذلك نصّ علماء السلف على أن المحدثات في الأمور نوعان: محمود ومذموم، فقد روى البيهقي بسنده الصحيح في المدخل (١٩٠) عن الربيع بن سليمان، قال: [قال الشافعي رضي الله عنه: المحدثات من الأمور ضربان: أحدهما: ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً، فهذه البدعة الضلالة. والثانية: ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا، فهذه محدثة غير مذمومة، وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام شهر رمضان: ((نعمت البدعة هذه))]]، وقول سيدنا عمر هذا رواه مالك في الموطأ (٢٥٢) والبخاري في صحيحه (٢٠١٠) .

وعن السيدة عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: ((مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ)) رواه البخاري (٢٦٩٧) وفي رواية مسلم (١٧١٨): ((ما ليس منه))، وقوله فيه: (ما ليس منه) يفيد أن ما كان منه فهو غير رد، بالإضافة لقوله في الحديث الأول: (سُنَّةٌ حَسَنَةٌ) و(سنة سيئة) . فعنى قوله صلى الله عليه وسلم: (ما ليس فيه) أي: لا يوجد في الكتاب أو السنة، ولا يندرج تحت حكم فيهما أو يتعارض مع أحكامها وفي بعض الروايات (ما ليس منه فهو رد) أي: باطل ومردود لا يعتد به .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (١٧٧/١): فهذا الحديث بمنطوقه يدل على أن كل عمل ليس عليه أمر الشارع، فهو مردود، ويدل بمفهومه على أن كل عمل عليه أمره فهو غير مردود، والمراد بأمره ههنا: دينه وشرعه .

مفهوم البدعة وانقسامها إلى حسنة وسيئة :

البدعة هي: كل ما أحدث، فإن كان موافقاً للشرع أو كان الشرع عنه ساكناً من العادات والوسائل التي فيها خير، أو كان له أصل من الشرع يدل عليه فهو بدعة حسنة . وإن كان مخالفاً للشرع ولا يندرج تحت أصوله فهو بدعة سيئة .

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢٥٣/١٣) موضحاً معنى البدعة: [والمراد بها ما أحدث، وليس له أصل في الشرع...، فإن كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محموداً أو مذموماً] .

إذن: الأمر المُحدث أو البدعة إن كانت تخالف النصوص الشرعية وليس لها أصل في

الشرع فذمومة، وإن كانت توافق النصوص أو مندرجة تحت عموميات الشرع ولها أصل يدل عليها فليست بدعة مذمومة في الشرع بل محمودة.

أحكام البدعة :

تنقسم البدعة إلى خمسة أقسام:

واجبة؛ وهي كل ما كان وسيلة للواجب كما ينصّ عليه العلماء في القاعدة الفقهية: «الوسائل لها حكم المقاصد»: كالاشتغال بعلم النحو؛ فهو وسيلة لحفظ النصوص الشرعية من التحريف، وتدوين أصول الفقه وأصول الدين ونحو ذلك.

ومحرمة؛ وهي كل ما كان وسيلة للحرام أو فيها مخالفة صريحة لأحكام الشريعة، كالبدع الاعتقادية مثل: التجسيم والتشبيه ونفي أي شيء ثبت من العقائد الإسلامية كإنكار رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة وإنكار عذاب القبر ونفي البعث.

ومندوبة؛ وهي كل ما كان وسيلة للهندوب: كبناء المدارس، وكل إحسان لم يعهد في العصر الأول.

ومكروهة؛ وهي كل ما كان وسيلة لمكروه: كالزيادة على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء بلا سبب.

ومباحة؛ وهي كل ما كان من العادات والمباحات: كالتوسع في المآكل والملابس.

قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٥٤/٦): [قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (وكل بدعة ضلالة)، هذا عام مخصوص، والمراد غالب البدع، قال أهل اللغة: هي كل شيء عُمِلَ على غير مثال سابق، قال العلماء: البدعة خمسة أقسام واجبة ومندوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة...، فإذا عُرِفَ ما ذكرته، علم أنّ الحديث من العام المخصوص، وكذا ما أشبهه من الأحاديث الواردة، ويؤيد ما قلناه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التراويح: ((نعمت البدعة))، ولا يمنع من كون الحديث عامًا مخصوصًا قوله: كل بدعة مؤكدة بكل، بل يدخله التخصيص مع ذلك، كقول الله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾. وهي لم تدمر على الحقيقة كل شيء فلم تدمر العالم بأسره حتى أنها لم تدمر مساكنهم بدليل قوله تعالى في نفس الآية: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ الأحقاف: ٢٥.

أمثلة لأموار أحدثها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصفها بأنها بدعة

لقد وردت بعض الروايات التي تدلّ على أن الصحابة رضي الله عنهم فعلوا أشياء أقرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصفها بالبدعة، منها:

الحديث الأول: ما رواه ابن ماجه في سننه (رقم ٧٦١) بسند صحيح عن سعيد ابن المسيب عن بلال ((أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُؤَدُّهُ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ)). فَقِيلَ: هُوَ تَأَمُّمٌ، فَقَالَ: ((الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ التَّوَمِّ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ التَّوَمِّ))، فَأُؤْتَتْ فِي تَأْذِينِ الْفَجْرِ، فَتَبَّتِ الْأَمْرَ عَلَى ذَلِكَ.

فسيدنا بلال رضي الله عنه زاد في الأذان جملة أقرّه عليها الشرع؛ لأنها توافق ما شرع له الأذان من الدعوة إلى الصلاة والإعلام بحضور وقتها.

الحديث الثاني: ما رواه الإمام البخاري في صحيحه (رقم ٧٩٩) عن رفاعه بن رافع الزرقى، قال: كما يوماً نصلي وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلما رفع رأسه من الركعة قال: ((سمع الله لمن حمده))، قال رجل وراءه: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف، قال: ((من المتكلم؟))، قال: أنا، قال: ((أريت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول)). قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٢/٢٨٧): [واستدلّ به على جواز إحداث ذكر في الصلاة غير مأثور إذا كان غير مخالف للبأثور].

الحديث الثالث: ما رواه البخاري (١٥٥/١) عن أنس بن مالك كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء، وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به افتتح: بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حتى يفرغ منها، ثم يقرأ سورة أخرى معها، وكان يصنع ذلك في كل ركعة، فكلّمه أصحابه، فقالوا: إنك تفتتح بهذه السورة، ثم لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى، فإما تقرأ بها وإما أن تدعها، وتقرأ بأخرى فقال: ما أنا بتاركها، إن أحببت أن أوكمم بذلك فعلت، وإن كرهتم ترككم. وكانوا يرون أنه من أفضلهم، وكرهوا أن يؤمهم غيره، فلما أتاهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر، فقال: ((يا فلان، ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك، وما يحملك على لزوم هذه السورة في كل ركعة؟)) فقال: إني أحبها، فقال: ((حبك إياها أدخلك الجنة)). قال الحافظ ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (٢/٣٩١): [قدلّ ذلك على جواز فعله ولو لم يجز لين له ذلك].

الحديث الرابع: روى البخاري (١١٤٩) ومسلم (٢٤٥٨) واللفظ للبخاري عن أبي هريرة قال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لبلال عند صلاة الفجر: ((يَا بِلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمَلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ يَمِينِي يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ ؟)). قَالَ: مَا عَمَلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَطَهَّرْ طَهْرًا فِي سَاعَةٍ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطَّهْوَرِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ. قَالَ البخاري: دَفَّ نَعْلَيْكَ يَعْنِي تَحْرِيكَ نَعْلَيْكَ.

فسيدنا بلال بن رباح رضي الله عنه التزم من تلقاء نفسه وخصص مجتهداً صلاة ركعتين بعد كل طهارة وبعد كل أذان. فكانت هذه من أرحى أعماله الصالحة عند الله تعالى، ولم يصفه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه ابتدع ذلك وخصّ صلاة بوقت معين قبل أن يقره عليه، فهو مثاب قبل الإقرار وبعده.

كيف نجيب من يقول إن الاحتجاج بما أحدثه الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لا يصح، لأن هذه الأفعال أخذت الإباحة من إقرار النبي نفسه صلى الله عليه وسلم، أما بعد عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فليست هناك بدعة حسنة ؟

إذا قيل: لا يجوز فعل شيء لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه بدعة، قلنا: كيف فعل الصحابة أشياء لم يفعلها رسول الله ابتداءً وهو بين أظهرهم، فكان الواجب عليهم أن يسألوا قبل أن يُحدثوا، فلما فعلوا ذلك قبل سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم مع وجوده بينهم دلّ على أنهم لم يفهموا أنه لا يجوز فعل أي شيء لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم لو كان فعلهم غير مشروع لوجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبين لهم ذلك، فإما أن يقرّهم عليه أو يمنعهم منه، حتى يثبت الفعل بقوله أو إقراره، وكلّ ذلك لم يكن.

فلو تأمل صاحب هذه الشبهة ما يقوله لعلم أنه يطعن في الصحابة رضي الله عنهم، وهم أعدل الناس وأتقاهم وأورعهم وأوقفهم على حدود الله وأحكامه، وأكثرهم التزاماً بسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وهم أكثر الناس فهماً للقرآن الكريم والسنة المطهرة.

هل توجد لأمر أحدثها الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكرها أحد منهم يصفها سائر الصحابة بأنها بدعة ؟

وردت أحاديث وروايات عديدة تدل على أن الصحابة أحدثوا أشياء بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكرها أحد، ولم يصفها أحد من العلماء بأنها بدعة ضلالة، كما تواتر من جمع القرآن الكريم في عهد سيدنا أبي بكر رضي الله عنه، ثم إتمام الجمع في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه، ونسخ المصاحف في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه، ومن ذلك أيضاً: ١ - ما رواه أبو داود في سننه (برقم ٩٧١) عن ابن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد: ((التحيات لله الصلوات الطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته)). قال ابن عمر: زدت فيها: (وبركاته)، ((السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله))، قال ابن عمر: زدت فيها: (وحده لا شريك له) ((وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)).

قال الحافظ ابن حجر في «تأريج الأفكار» (١٧٤/٢): [قال الدارقطني: رجاله ثقات. وقال في حاشية السنن إسناده صحيح. وقال في العلل: تابعه محمد بن أبي عدي عن شعبة]، قال الإمام بدر الدين العيني الحنفي في «شرح سنن أبي داود» (٢٥١/٤): (وهذا السند صحيح). ٢ - صلاة الضحى، كان ابن عمر يعتقد أنها بدعة ويستحسنها، وهو ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧٧٨٢): عن الحكم بن الأعرج، قال: سألت ابن عمر عن صلاة الضحى، فقال: ((بدعة))، وهو في البخاري (١٧٧٦) ومسلم (١٢٥٥).

وروى عبد الرزاق في مصنفه (٤٨٦٨) بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قال: ((لَقَدْ قُتِلَ عُثْمَانُ وَمَا أَحَدٌ يُسَبِّحُهَا، وَمَا أَحَدٌ النَّاسُ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهَا))، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٥٢/٣): [رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا مُحَدَّثَةٌ وَإِنَّهَا لَمِنْ أَحْسَنِ مَا أَحَدَثُوا].

٣ - ما أخرجه البخاري في صحيحه (١١٢٨) عن السيدة عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله ليذبح العمل، وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم، وما سبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبحة الضحى قط وإني لأسبجها»، فكانت ترى رضي الله عنها أن النبي لم يصل الضحى وهي تصلحها.

٤ - ما رواه البخاري (٧٠) عن أبي وائل، قال: (كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُذَكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَوَدِدْتُ أَنَّكَ ذَكَّرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يَمْنَعُنِي مِنْ

ذَلِكَ أَتَى أَكْرَهُ أَنْ أَمْلِكُ، وَإِنِّي أَخَوَلُّكُمْ بِالْمَوْعِظَةِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يَخَوِّلُنَا بِهَا مَخَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا، فَعَبَدَ اللَّهُ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَخْصُصُ يَوْمَ الْخَمِيسِ بِالْمَوْعِظَةِ وَلَمْ يَعتَبِرْ فَعَلَهُ بِدْعَةٌ ضَلَالَةٌ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ تَخْصِيسَ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ يُعْتَبَرُ بِدْعَةٌ.

فهذه بعض من أحوال السلف الصالح والأئمة الأعلام في عدّهم حديث (كل بدعة ضلالة) من الأحاديث المخصوصة، وعدم أخذه على عمومته، وهذا دالٌّ على عدم جواز وصف كل بدعة بأنها ضلالة أو سيئة. والله تعالى أعلم.

كيف نجيب من يقول بأن البدعة هي ما لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم، وكل ما تركه فهو بدعة؟

الترك أمر عديم والمقصود به هنا: أمر لم يفعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو تركه السلف الصالح من غير أن يأتي حديث أو أثر بالنهي عن ذلك الشيء المتروك يقتضي تحريمه أو كراهته.

وهذا الترك وحده إن لم يصحبه نصّ على أن المتروك محظور ومحرم لا يكون حجة في المنع والتحريم، بل غايته أن يفيد أن ترك ذلك الفعل أو القول مشروع جائز، وأما أن يفيد تحريم ذلك الفعل أو القول فلا يدل على ذلك، وإنما يستفاد ذلك من دليل يدل عليه. وما يفهمه بعض الناس من أن (الترك يقتضي التحريم) لم يذكره علماء أصول الفقه في كتبهم، بل المعروف عند علماء الأصول أن (النهي يقتضي التحريم)، وهذا إذا لم تقم قرينة على أن المراد به الكراهة فقط.

ومما يدل على ذلك ما رواه الدارقطني (١٨٣/٤) والحاكم في المستدرک (٧١١٤) عن أبي ثعلبة الخشني قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إِنَّ اللَّهَ حَدَّ حَدُّوْهَا فَلَا تَعْتَدُوْهَا، وَفَرَضَ لَكُمْ فَرَائِضَ فَلَا تَضِعُوْهَا، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوْهَا، وَتَرَكَ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نَسْيَانٍ مِنْ رَبِّكُمْ، وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْكُمْ لَمْ يَقْبَلُوْهَا وَلَا تَجْثَوْا فِيْهَا)).

وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠٣/١): [عن أبي الدرداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَنْسِيَ شَيْئًا، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾]]. رواه

البحار والطبراني في الكبير وإسناده حسن ورجاله موثقون]. ومن هنا نفهم أن الترك لا يدل على التحريم، ولا على البدعة المذمومة.

أنواع الترك، وهل يدل بالضرورة على أن المتروك بدعة أو حرام؟

من المعلوم في علم الأصول وحسب قواعد الشريعة الغراء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا فعل فعلاً ما، فإن ذلك لا يدل على وجوب ذلك الفعل، وإنما يرجع إلى القرائن والأدلة الأخرى التي تدل على الحكم. فقد يكون واجباً، أو مندوباً، أو مباحاً، بل قد يكون محتصاً بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم. وإذا كان الفعل مجرداً لا يدل على حكم بعينه، فكيف يكون ترك الفعل دليلاً على حكم بعينه، ولذا فقد قال علماء أصول الفقه: إذا ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً فيحتمل وجوهاً:

- أولاً: أن يكون تركه عادة؛ وذلك مثل ما رواه البخاري (٥٥٣٧) عن خالد بن الوليد: أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيت ميمونة، فأتي بضرب مخنوذ (أي مشوي)، فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده، فقال بعض النسوة: أخبر وارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يريد أن يأكل، فقالوا: هوضب يا رسول الله، فرفع يده. فقلت: أحرام هو يا رسول الله؟ فقال: ((لا، ولكن لم يكن بأرض قومي، فأجدي أعافه))، قال خالد: فاجترته فأكلته، وارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينظر، ففي هذا الحديث دليل للقاعدة الأصولية: (أن الترك لا يقتضي التحريم).

وقد يقال: سؤال خالد يدل على خلاف القاعدة وهو أن الترك يقتضي التحريم.

فيقال في جوابه: لما رأى خالد إعراض النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الضرب بعد أن أهوى إليه ليأكل منه، حصل عند خالد شبهة في تحريمه فلذلك سأل. وكان جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤيداً للقاعدة: أن ترك الشيء ولو بعد الإقبال عليه لا يفيد تحريمه، بل لو كان الترك بمجرد يدل على التحريم لاكتفى به خالد، ولم يسأل عن حكمه، فلما رأيناه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الحكم: فهمنا أن مجرد ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء ما لا يدل على التحريم.

- ثانياً: أن يكون تركه نسياناً، فقد سها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فترك منها شيئاً، فسئل: هل حدث في الصلاة شيء؟ فقال: ((إنما أنا بشر أنسى كما

تنسون، فإذا نسيت فذكروني)) رواه مسلم (٥٧٢).

- ثالثاً: أن يكون تركه مخافة أن يفرض على أمته، كتركه صلاة التراويح.
- رابعاً: أن يكون تركه لدخوله في عموم آيات وأحاديث، لأنه يشمل قول الله تعالى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج: ٧٧).

ولم يأت في حديث ولا أثر تصريح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا ترك شيئاً كان حراماً.

خطورة التساهل في اتهام الناس ورميهم بالبدع :

عن أبي ذر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالسُّوقِ وَلَا يَرْمِيهِ بِالْكُفْرِ إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ)). رواه البخاري (٦٠٤٥). وابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ)). رواه البخاري (٤٨) ومسلم (٦٤).

وكلام الناس بعضهم في بعض بلا زمام ولا خطام من الغيبة المحرمة: وانشغال الناس بالتبديع ورمي الآخرين بالشرك والكفر والضلال أمر محرم، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّتْرِ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ النور: ١٥. وقد أمر سبحانه بالعدل ونهى عن البغي فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ المائدة: ٩. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ الحجرات: ١٢، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ الإسراء: ٣٦.

وروى البخاري (٥١٤٤) ومسلم (٢٥٦٣) عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ)).

فرمي الناس واتهامهم بالبدع والفسق فيه خطر عظيم في الدين وضرر كبير على الفرد والمجتمع، لأنه يؤدي إلى التقاطع والبغض المنهي عنهما، وربما يوقع في التضليل والتكفير، ولا يجوز لأحد أن يصدر حكم البدعة على أحد من المسلمين، لأن ذلك من مهمة العلماء الراسخين الذين يميزون البدعة الحسنة من السيئة، وليس هذا شأن عامة الناس.

هل يجوز والتضليل في المسائل الخلافية التي وقع فيها خلاف معتبر بين أهل المذاهب الفقهية الأربعة؟

كل قول يستند إلى كتاب الله تعالى أو سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أو إجماع صحيح أو قياس مقبول، أو غير ذلك من الأدلة الشرعية المعتبرة فهو قول له اعتباره شرعاً، ولا يجوز ادعاء أنه هوى وضلال.

وأهل المذاهب الفقهية المعتبرة يقررون الأحكام بحسب الأدلة الشرعية، وذلك بحسب ما تحتمله الأدلة، وكل أهل هذه المذاهب على خير وهدى وصلاح، ولا نظن بهم إلا أنهم نظروا واجتهدوا وقاربوا، فأصاب بعضهم وأخطأ بعضهم، وكل منهم مأجور على عمله، وله ثواب من الله، والذي يصيب الحق فله أجران عند الله تعالى، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)) رواه البخاري (٧٣٥٢).

ولذلك لا يجوز تبديع العلماء وتفسيرهم فيما اختلفوا فيه اختلافاً معتبراً ناشئاً عن النظر في الأدلة الشرعية.

وأما تضليل العلماء من أصحاب المذاهب المحترمة المتبوعة وتفسيرهم فهو فتح باب للفتنة وإسقاط لكلام علماء السلف وفتاواهم، مما يؤدي إلى حصول خلل فكري في المجتمع، وسقوط منزلة العلماء عند العامة، والخلل وشيوع للعاصي والجهل بأحكام الدين، نسأل الله العفو والعافية، ونسأله حسن الختام.

والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

دائرة الإفتاء العام الأردنية الهاشمية

البريد الإلكتروني: iftaa@aliftaa.jo

هاتف دائرة الإفتاء العام: 06/2000166

فاكس: 06/2000167

صندوق بريد دائرة الإفتاء العام:

جبل الحسين - ص.ب(22607)، الرمز البريدي (١١١٩٢)

